

الموضبة وامانة الاداء والعطاء ففي التاريخ اذا عين الصلوة
 التي يؤدى بها صح نوى المقضاء والاداء وقال في الاسلام وغيره في الاداء
 في بحث الاداء والعطاء ان احدهما يتصل مكان الاخر حتى يكون الاداء
 بنية القضاء وبالعكس وبما ذكرنا ان مالاً يوصف بهما لا يشترط كما في العبادة
 المطلقة عن الوقت كالزكوة وصدرت الفطرة والعنف والواجب والكفارة
 وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلوة الجمعة فلا التباس لانهما اذا افتتحت
 الامام بصل للظهر واما ما يوصف بهما كالصلوات الخمس فبما لا يشترط
 ايضا قال في فتح العبد ولو الاداء على طين ايام الوقت فبين خروجه
 اجراه واذا عكس وفي البناء لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت
 لا يجوز وان شك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز وفي تحميمه
 ولا ينوي فرض الوقت للاختلاف فيه وفي التاريخ خاتمة لكل
 شك في خروجه فنوى ظهر الوقت مثلاً فاذا هو قد خرج التحمير
 واختلفوا ان الوقتية يجوز بنية القضاء والتحتمير اذا كان في نفسه
 فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء هو التحتمير وذكر في كشف الاسرار
 شرح اصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء حقيقة لثبوت
 نوى او اظهر اليوم بعد خروج الوقت على طين ان الوقت باق وبنية
 الاسير الذي يشبه عليه شهر رمضان فتم شهره وصاهه بنية الاداء فوقع
 صومه بعد رمضان وعكس كسنة من نوى قضاء الظهر على طين ان
 الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وبنية الاسير الذي صام رمضان بنية
 القضاء على طين ان الوقت قد مضى والصحة فيه باعتبار ان ما حصل بنية الله
 اخطأ في الظن ونخطأ في الظن ونخطأ في مثل ما عفو الله تعالى

فحينئذ ان لا تشتط فيه بنية التمتع بين الاداء والعطاء **الحامس**
آيات الاخلاص صرح الربيع بان المصطفى يحتاج الى بنية
 الاخلاص فيها ولم اذكر من اوضحه كما صرح في خلاصة ما لا ريب في
 الغرض وفي البنية شرح في الصلوة بالاخلاص ثم خالط الربيع
 للسابق والارباب في الغرض في حتى سقط الواجب ثم قال
 الصلوة لا رضاه المحضوم لان تعديله ليصل لوجوبه تعالى فان كان
 حظه لم يعرف يؤخذ من حسنة يوم القيمة يوم القيمة جاء في بعض
 الكتب انه يؤخذ لادنى شحها لصلوة الجماعة فلما قلنا في السنة
 وان كان عفاً فلما يؤخذ به في الغائبة حينئذ نسئ وقد افاد البراءة
 بقوله في حتى سقط الواجب ان الغرض مع الربا صححة مسقطه
 للواجب ولكن ذكر في كتاب الاخلاص بان السنة تحرق على بسطة
 ان كان الكل مريد من القرية وان اختلفت جماعتها من اخلاصه وقرا
 وصدق قالوا ولو كان احدهم مريد على الاجل او كان نصرانياً لم يحرق
 واحدهم وعقلوا بان العوض او الموضع قريبه خروج الكل عن ان يكون
 قرية لان الارادة لا تجوز في هذا الوجه الصحة تتألف في غير لا تجوز
 بالاولى وينبغي ان يحرم وصرح في البراءة من الفاظ التكفير ان الرجوع للقائه
 من حج او غيره او غير غيره يجعل المدحوس ميتاً واختلفوا في كفر الراجح
 فان شيخ السفكر دوى وعبد الواحد الدر في الحديث والنسب وانما حكم
 اجماعه على التكميل والفضة واسما عمل الراجح على ان لا يكفر انتهى
 وفي السائر رجائه لو افترق خالصاً تتألف داخل قلبه الربا فهو
 على ما افترق والربا انه لو حل على الناس لا يصح ولو كان مع الناس

Copyrighting S... iversity